

إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر

د. بومدين طاشمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان

ملخص:

من الجوانب ذات الثقل في التأثير على بناء الحكم الراشد وتعزيز أمن المواطن في الجزائر، هو عدم تأسيس النظام الاجتماعي والاقتصادي على قواعد وأسس عادلة. فالصعوبات التي تضعها ظاهرة عدم تكافؤ الفرص في العمل، ووضع الإنسان المناسب في المكان غير المناسب، والفوارق الشاسعة في المداخل وتوزيع الثروة، كلها جوانب تمس حقوق المواطن في مواطنته. من هنا، فإن غياب العدالة الاجتماعية قد يؤثر بوضوح في المدى الذي يستطيع فيه الأفراد المساهمة في نشاطات الحكم، وفي إبقاء غالبية المواطنين بعيدا عن المشاركة السياسية. هذا ما يجعلنا نجزم أن أسس وآليات التغيير في الجزائر لا تعكس في واقع الأمر ما يمكن أن يسمى بالإدارة الجيدة للحكم، لأنها لا تحقق تحولا تنمويا ديمقراطيا حقيقيا بقدر ما تشير إلى ما يمكن اعتباره ديمقراطية نخبوية حيث تتم عادة المنافسة في إطار غير متوازن بين أقلية نشطة وأغلبية تتسم باللامبالاة وعدم الاكتران، بما يقود مرة أخرى إلى قصر الديمقراطية على جانبها الإجرائي. دون الاهتمام بتحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

Abstract :

The reform of Government is a fundamental variable to achieve good governance. The effectiveness of the latter is regarded as a condition to give effect to government policy, because it allows the management of affairs of state and society both. It also aims to provide quality services to citizens.

The challenge currently facing the Algeria crystallizes in the issue of consolidation of good governance, and the achievement of development objectives for the redefinition of the role of the state. The poor performance of the bureaucratic, apparatus embodied in administrative practices has been one of the obstacles to achieve good governance. Therefore, all models of development have failed.

Therefore, it is impossible to achieve the consolidation of the foundations of the state without radical efficient bureaucracy to improve government performance, and meet the demands of society.

Compatible with the new tasks of the state. It is imperative to introduce reforms.

مقدمة:

يعبر مفهوم الحكم الصالح في إدارة شؤون المجتمع على ثلاثة أبعاد مترابطة^(*)، البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل بيروقراطية الإدارة وكفاءتها وفعاليتها، والبعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى فعاليته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها مع الاقتصادات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

وتؤثر هذه الأبعاد الثلاثة وتترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الصالح^(**)، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال بيروقراطية الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود بيروقراطية إدارية فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة⁽¹⁾. كما أن هيمنة بيروقراطية الدولة على المجتمع المدني وتغيبه ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، ومن جهة ثانية لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بغياب المشاركة والمحاسبة وتغيب الشفافية، ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات. لذلك فإن الحكم الصالح كما يعرفه " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " هو ذلك: " الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية " ⁽²⁾.

كما يشير الأستاذ "زهير عبد الكريم الكايد" على أن: " الحكم الصالح (الحكمانية) يتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجهات للمجتمع ولؤوساته المختلفة، إذ يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وكيفية تعبیر المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم. لذا فإنه يتعلق بالسلطة، العلاقات والمساءلة: من له التأثير، من يتخذ القرار، وكيف يتم مساءلة متخذي القرار. لذا من الممكن استخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي والوطني والمحلي والمجتمعي أو المؤسسي " ⁽³⁾.

وفي سياق دراسة عملية إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح في الجزائر فإن الإشكال الذي يطرح: هل هناك علاقة ارتباطية بين تخلف البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية وعجز بناء الحكم الصالح؟ وإذا كان إخفاق النماذج التنموية المتبعة منذ إرساء أسس الدولة الوطنية راجع إلى تجدر مظاهر التخلف السياسي والإداري، فما هي الآليات الفاعلة للإنماء الشامل والمستديم وبناء الحكم الصالح لتعزيز أمن المواطن؟

أولا - خصوصية بيئة النسق السياسي:

من أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية بعجز بناء الحكم الصالح في الجزائر، يمكن مقارنة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح (Poor Governance) وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي سياسي شامل يمكن من تعزيز أمن المواطن في الجزائر، ومن ثمة تحديد آليات معالجتها، هذه الخصائص تتمثل في:

- 1 - الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- 2 - الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.
- 3 - الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.
- 4 - الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- 5 - الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- 6 - الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

7 - الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع إلى مصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط (4).

وان كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم مناطق العالم، فإن الدول العربية ومن بينها الجزائر تعد إدارة الحكم فيها أضعف من كل مناطق العالم الأخرى. وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي (5) وتقرير التنمية الإنسانية العربية (6).

وبناءً على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي السياسي والإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري وعجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب.

على هذا الأساس، وفي محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية بيئة النسق السياسي للنظام الجزائري، يمكن أن أوضح أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساساً بمشكلة التخلف السياسي والإداري (7).

انطلاقاً من هذا الطرح يمكن عرض أهم هذه الخصوصيات وتبويبها في المحاور التالية:

1 - تغييب الاهتمام بالعنصر الإنساني:

يأتي اقتناعاً منا ألا نجاح أو فشل في أي عملية تنموية إلا ومرتبطة بالإنسان، الذي يعد "عنصرًا في المشروع السياسي من وجهتين: أي باعتباره ذاتاً تحقق الغاية من السياسة، وموضوعاً هو بعينه الغاية المرجوة" (8).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل اهتمت النخبة القيادية في الجزائر بالعنصر الإنساني في سياساتها؟ وهل ينتج الإنسان الجزائري ثقافته التي بها يستطيع أن يشارك في عملية التنمية السياسية الشاملة وبناء الحكم الصالح؟ هذا الإنسان الذي يعيش واقعا خاصا له سمات وخصوصيات محددة هي:

- غياب الديمقراطية.

- غياب الحرية.
- غياب إشباع الحاجيات الأساسية.
- غياب الأمن والسلم الاجتماعي.
- غياب المشروع الحضاري الذي ينتمي إليه.
- سيطرة الروح الاستبدادية⁽⁹⁾.

وهل يمكن بعد ذلك أن ننادي بنهضة ويعمل تنموي سياسي وبحكم راشد عن طريق تعبئة الإنسان الجزائري؟ إن جميع الدراسات والبحوث الأكاديمية تؤكد أن النجاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تحرزه الدولة يتجسد في قدرتها على تنظيم شعبها تنظيمًا اجتماعيًا واقتصاديًا فعالًا، باعتبار أن جوهر القضية ليس في رسم الخطط على الأوراق وإنما يكمن في تنظيم البشر الذي يعتبرون رأس المال الأساسي لأي تنظيم ناجح. من هذا يعتبر العنصر البشري في التنظيم من أهم العناصر التي يتوقف عليها نجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها المنشودة⁽¹⁰⁾.

فإذا كانت الدولة الحديثة في بعض وجوهها ذات طبيعة استثمارية، تركز على استعمال واستثمار رأس المال العيني، ورأس المال المنتج، ورأس المال البشري، على أن النجاح في استثمار النوعين الأولين (رأس المال العيني، والمنتج) يتوقف على نوعية الاستثمار في النوع الثالث الذي لا يزال التعامل معه في الجزائر تعاملًا غير عقلاني، وهذا ما أحرَّ تحرير الطاقة البشرية في الجزائر وقتل إمكانات الإبداع والتنمية المخترنة فيها، ومن ثم تسبب في تخلف الدولة وضعفها في جميع المستويات، وبالتالي إلى قصور الدولة في تحقيق التنمية السياسية الشاملة والمستدامة .

إن دور المواطن الجزائري عموماً في عملية التنمية والنهوض بمجتمعه، قد غُيب تماماً عن مرحلة اتخاذ القرار، وفي مرحلة التنفيذ، فأخفقت مشاريع التنمية بسبب ربطها بمراكز خارج الوطن، وباعتمادها على التكنولوجيا والمعلومات والخبرات الآتية من البيئة الخارجية، عوض الاعتماد على الذات وعلى خبرات وقدرات وكفاءة الإنسان الجزائري، وهذا ما يفسر لنا غياب المثقف والمهندس والخبير الجزائري عن معظم ما يتم من مشاريع سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ولا نغفل في هذا المجال عن الفئة الكبيرة من المواطنين خاصة المتعلمين والجامعيين التي لم تجد طريقها إلى الاندماج

في دوايب الدولة والمؤسسات العامة، الأمر الذي جعلها على هامش أجهزة صناعة القرار. إضافة إلى عدم تطور أطر المشاركة السياسية والاقتصادية التي تسمح باستيعابها.

كل هذا التهميش والتغيب للمواطن في الجهود التنموي السياسي، أدى إلى تكوين ثقافة سياسية لدى المواطن قائمة على عدم الثقة في كل ما يرمز للدولة. ففي الوقت الذي أصبح فيه المواطن في الدول المتقدمة وحتى في المجتمعات التي كانت متخلفة في فترة ليس ببعيدة يعتبر الهدف لكل نهضة حضارية ولكل برنامج تنوي سياسي، حتى أنه أصبح يوصف في هذه المجتمعات بذلك "الإنسان الجديد"، والإنسان الحديث، "مواطن الدولة الحديثة"، و"الإنسان المعاصر" المتميز بمجموعة من السمات الإيجابية، كالجد، وإتباع النظام، والدقة، والالتزام بالمواعيد ومعرفة قيمة الوقت والعقلانية في تقرير ما ينبغي فعله، والتحرر من الاعتماد على التقاليد الجامدة، والتحرر من الولاءات الفئوية والمحسوبية، والتحرر من التفكير الخرافي ومن التعصب.

لذا نرى، أن على النخبة القيادية إذا أرادت تحقيق أهداف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجسيد البرنامج التنموي السياسي الملائم، عليها أن تهتم بالمواطن، وأن تفتح له مجال المشاركة في صنع قراراته المصيرية، وأن توفر له كل الوسائل الضرورية لأداء مهمته في التنمية السياسية وفي بناء الحكم الصالح، كالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، إضافة إلى حماية حقوقه الأساسية من كل تعسف.

ومن منطلق توفير الظروف والشروط الموضوعية للمواطن وتحريره من الحاجة والعوز والتبعية، وتحريره من الاغتراب السياسي الذي فرض عليه نتيجة انتشار الفساد السياسي على مستوى النخبة الحاكمة التي تسلك سياسة احتكار السلطة وتحجيم نطاق مشاركته في الحياة السياسية، وفي عمليات صنع القرار السياسي، تستطيع النخبة القيادية الرشيدة تهيئة البيئة السياسية المناسبة التي تسمح بتفعيل دور المواطن في عملية التنمية وذلك من خلال توفير الظروف المواتية لتكريس ثقافة سياسية ملائمة له. غير أن هذا لا يتحقق كما سبق الذكر إلا بتوفير الظروف

الموضوعية التي تكفل لكل مواطن جزائري التحرر من الحاجة والعوز والتبعية، وتوفير الإطار السياسي الذي يسمح بحرية الرأي وممارسة المعارضة الفعالة غير الشكلية، ومشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات .

2 - سيادة ثقافة سياسية معادية لثقافة المشاركة:

إذا كانت التنمية السياسية الشاملة والمستديمة تفرض ضرورة وجود ثقافة سياسية ملائمة تكون دافعا لها فإن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم هي ثقافة مهيمنة وتسلطية لا ترقى إلى ذلك النموذج الثقافي المتميز الذي يقوم على الديمقراطية التشاركية. والتي تكون محدثاتها مماثلة لمحدثات التنمية السياسية المستديمة والتي تهدف إلى إشراك مستوى معارف وتصورات مختلف طبقات وفئات المجتمع في صنع القرارات ونشر الوعي السياسي الذي يتماشى ومتطلبات التنمية الشاملة. والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار: هل تخلو الثقافة السياسية السائدة في الجزائر من المقومات اللازمة للممارسة الديمقراطية الإيجابية ؟ إن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر لا تخلو من القيم السلبية ذات التأثير العميق على مسار التنمية السياسية وبناء الحكم الصالح، والتي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم، هذه القيم السلبية التي أضحت يعتنقها ويؤمن بها غالبية أبناء المجتمع يمكن إجمالها في النقاط الأساسية التالية:

- رفض حقيقة التعدد وعدم القبول بالآخر، سواء على مستوى الرأي والفكر أو النظم والجماعات. هذه القيمة السلبية يترتب عليها خصائص ثقافية معينة باعتبارها نقيضا لأي مجهود تنموي سياسي، كالانفصام بين الفكر والواقع، وعدم القدرة على التعايش مع الآخرين، والانغلاق في التفكير والنظرة القاصرة والمحدودة والمشوهة إلى القضايا والأحداث، وتشويه كل ما هو مختلف، وانهيار الثقة بالآخرين.

- انتشار قيم التقليد والتكرار سواءً على مستوى الفرد أو النظم أو الجماعات، والاعتماد على الحلول الجاهزة في مواجهة القدرة على توظيف المهارات واتخاذ المواقف.
- تفسير الاختلاف على أنه خيانة، وهو عكس الروح التي تسود في ثقافة الفريق، والتي تؤدي إلى تشجيع روح التعاون والشراكة والتكامل والتواصل مع الآخرين.
- العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والجماعي.
- الافتقار إلى الدقة والضبط في التصدي للواقع وفي تقدير الأمور، مما يترتب عليه انتشار وسيادة ثقافة التهاون والتراخي والتساهل في القضايا والأمور.

إلى جانب هذه القيم السلبية التي تبصم الثقافة السياسية السائدة في الجزائر، يبرز هناك أيضا شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة والدنيا الشعور بالتبدل والاغتراب السياسي⁽¹¹⁾، والتي تبدو أهم مظاهره في التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، وانتشار روح عدم الانتماء. وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي، التي بدورها تهين المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة⁽¹²⁾.

إن هذه القيم السلبية وغيرها التي تشكل الثقافة السياسية السائدة في الجزائر، ترجع مخلفاتها إلى جملة من العوامل أهمها:

أ - السياسة التعليمية الثقافية التي اتبعتها الإستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي لا يزال إلى اليوم يربط فرض منهج التربوي العقيم والاغترابي، هذا الاستعمار الذي أنتج بسياسته في الجزائر ثقافتين متناقضتين ومتنافرتين:

- ثقافة متغربة متأثرة بالحضارة والثقافة الغربية.

- ثقافة وطنية متمسكة بالثقافة المحلية وبالقيم الفكرية العربية والإسلامية.

هذه الازدواجية الثقافية المتعارضة والمتناقضة المشارب أدت إلى إحلال بعد الاستقلال نخبتين ثقافيتين ونمطين متعارضين، لتجد الثقافة الجزائرية نفسها كما يقول الأستاذ علي الكنز: "مضادة ومعاكسة لتاريخ مجتمعا"⁽¹³⁾.

ب - سيادة التفاوت الثقافي والتوزيع غير العادل للثقافة والتعليم الذي ترجع جذوره إلى حقبة السيطرة الاستعمارية الفرنسية، هذا التمايز يبرز خاصة في توفير الخدمات التعليمية بين الجنسين نظرا للنظرة المتخلفة لدور المرأة في المجتمع.

ج - انتشار ظاهرة الأمية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي انعكس سلبا على بلورة ونشر ثقافة سياسية ملائمة تمكن المواطن من تنمية وعيه ونضجه السياسي، ومن إشراكه في عملية صنع قراراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

د - إلى جانب عامل الانحراف عن القيم الروحية الذي يعد سببا ونتيجة في نفس الوقت كظهور الرغبة في الكسب السهل وغير المشروع، وانتشار مظاهر الترف من طرف أقلية وسط حرمان الأغلبية، وتفشي ثقافة الرشوة والجهوية والمحسوبية، واختفاء فضيلة القناعة⁽¹⁴⁾.

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تكوين ثقافة سياسية سلبية لدى المواطن قائمة على الشعور بالاعتراب والعزوف عن المشاركة في التنظيمات السياسية والاجتماعية، وعدم الاكتراث والاهتمام بقضايا المجتمع عموما.

هذا في الوقت الذي أصبحت فيه نظم التعليم بمناهجها وبرامجها التي تعد من أهم الآليات ذات التأثير الحيوي في تكوين الثقافة السياسية للفرد، والتي تعد بمثابة حجر الزاوية نحو فاعلية الممارسة التنموية النشطة وإيجابياتها معادية لثقافة المشاركة، وتدعم نمط التربية التسلطية. هذا بالإضافة إلى تمجيد الشخص الحاكم باعتباره الراعي الأبوي للناس جميعا، مع إهمال دور المواطن والمبادرة الفردية في الجهود التنموي، معتبرة أن الحكم المحلي، والأحزاب السياسية منحة من الحاكم وليست حقا للمواطن.

3 - إضافة إلى هذه الخصوصيات التي تبصم بيئة النسق السياسي الجزائري، هناك أيضا بروز ظاهرة البيروقراطية العسكرية. فتطور هذه الظاهرة (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث) حال دون تحقيق العمل التنموي

السياسي وبناء الحكم الراشد الهادف إلى رفع الأداء السياسي، وتطوير مؤسسات دولة الحق والقانون.

إن دراسة توازنات القوى داخل النظام السياسي في الجزائر، وتخصص أهم الأحداث التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تبين لنا أن البيروقراطية العسكرية هي أساس الحكم في الجزائر أو على الأقل صاحبة الكفة الأثقل في ميزان الحكم. فتولي وإدارة المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية والقيام بعملية تسيير الشؤون الإدارية، تعتبر عائقا في إحداث التغيير السياسي والإداري وتطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة.

ورغم أن الجيش سعى ظاهريا الابتعاد عن الساحة السياسية (نظريا) " ورغم التقييد النسبي لدوره قبل 1978 بفعل استيعابه في إطار نظام للتعبئة السياسية " (15)، إلا أنه قام بدور أساسي وفعال، خاصة فيما يتعلق باختيار قيادات النظام وقد تزامنت هذه الظاهرة منذ الاستقلال، حيث نجح في إيصال عدد من قادته إلى مركز الصدارة في مؤسسة الرئاسة دون القيادات الممثلة للمجتمع المدني الجزائري (♦♦♦).

إلا أن ما يلاحظ على الظاهرة العسكرية تيارية التي تزامنت منذ الاستقلال، أنها برهنت على فشلها في خلق منظمات سياسية واجتماعية مستمرة وفعالة، تقوم عليها الدولة في سبيل تحقيق التنمية السياسية للاستجابة لمطالب المجتمع. إذ غالبا ما تظهر المؤسسة العسكرية استعدادها للخضوع لقواعد العملية الديمقراطية، إلا أنها في الواقع ترفضها عندما تمس مصالحها وامتيازاتها. لذا يمكن القول أن ظاهرة البيروقراطية العسكرية في الجزائر ستضل القوة المتماسكة والفعالة والموجهة والمؤثرة في عملية صنع القرار، لأن السبب الوحيد كما يرى الأستاذ " فيريل هيدي": " ليس ثمة قوة سياسية مدنية قادرة على أن تتنافس مع المؤسسة العسكرية... وهذا يعود بشكل كبير إلى احتكار الجيش لوسائل العنف... التي لا يستطيع أحد أن يناقضها. كما أن الجيش يمتلك الهياكل التنظيمية التي تفوق في تنظيمها أي حزب سياسي مدني حيث السلطة المركزية والتنظيم الهيراركي، والانضباطية في العضوية وكلها عوامل تمكنه من العمل بوحدة كاملة" (16). في ظل تغييب دور ومكانة المجتمع المدني على الساحة السياسية.

ثانيا - الإجراءات والمطالب الممهدة لبناء الحكم الصالح في الجزائر:

لعل أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى فشل التجارب التنموية وبناء الحكم الراشد في الجزائر . كما أسلفت الذكر . يعود إلى كونها قاصرة عن أن تكون مستوفية لمتطلبات دولة الحق والقانون، التي تضمن في ضلها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، في الوقت الذي أصبح الحرص على حمايتها هما دوليا في القانون الدولي والهيئات والمواثيق الدولية، وفي الوقت الذي تعاطم اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضايا. حتى أن البعض تحدث عما يسمونه بالنظام العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعتبر في نطاق القانون الدولي العام من القواعد الأمرة والملزمة للدول كافة.

وفي إطار هذا السياق يمكن القول إن إشكالية إصلاح الحكم في الجزائر، ترجع . حسب تصوري . إلى عدم وضوح الضمانات المكرسة لحقوق المواطن وحرياته، على الرغم من اعتراف الدولة بها في جميع مواثيقها وقوانينها. هذه الضمانات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1 - سيادة القانون، والتي تعني خضوع سلطة الحكم للقانون وفقا للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد والجماعات. وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم. فسيادة القانون في هذا السياق لا تعني به مجرد توفر القوانين، لأن كل المجتمعات فيها قوانين من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها مجتمعات ديمقراطية. فالقوانين التي نقصد بها هي تلك التي تكفل احترام حقوق الإنسان، وهذا لا يتحقق إلا حينما تكون صادرة من الشعب السيد من خلال عملية انتخابية حرة ونزيهة.

2 - الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية والتي تعد من أصول الحكم الديمقراطي ومبادئه، ومن أهم نتائج هذا الفصل عدم تدخل السلطة العسكرية في الحياة السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وعدم ممارسة العسكريين للسلطات القضائية.

3 - الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة في جهة أو هيئة معينة، وبحيث يتوفر نوع من الرقابة والإشراف من سلطة على أخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع.

4 - استقلالية السلطة القضائية، إذ أن قيام القضاة بأداء وظائفهم باستقلالية يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات، وهذا يتطلب أن يتساوى الجميع دون استثناء أمام القضاء، وهذا يعني إمكانية أن يقاضي الفرد أي جهة كانت بشرط أن يتوفر في ذلك القضاء الحر والعاقل.

5 - الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها.

كذلك من الجوانب ذات الثقل في التأثير على بناء الحكم الرشيد، هو عدم تأسيس النظام الاجتماعي والاقتصادي على قواعد وأسس عادلة. فالصعوبات التي تضعها ظاهرة عدم تكافؤ الفرص في العمل، ووضع الإنسان المناسب في المكان غير المناسب، والفوارق الشاسعة في المداخل وتوزيع الثروة، كلها جوانب تمس حقوق المواطن في مواطنته. من هنا، فإن غياب العدالة الاجتماعية قد يؤثر بوضوح في المدى الذي يستطيع فيه الأفراد المساهمة في نشاطات الحكم، وفي إبقاء غالبية المواطنين بعيدا عن المشاركة السياسية. هذا ما يجعلنا نجزم أن أسس وآليات التغيير في الجزائر لا تعكس في واقع الأمر ما يمكن أن يسمى بالإدارة الجيدة للحكم، لأنها لا تحقق تحولا تنمويا ديمقراطيا حقيقيا بقدر ما تشير إلى ما يمكن اعتباره ديمقراطية نخبوية حيث تتم عادة المنافسة في إطار غير متوازن بين أقليات نشطة وأغلبية تتسم باللامبالاة وعدم الاكتراث، بما يقود مرة أخرى إلى قصر الديمقراطية على جانبها الإجرائي. دون الاهتمام بتحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إذا كانت هذه أهم القيود التي تحد من تحقيق الفرد أدنى حقوقه في المواطنة، فإن الحد منها لا يكون إلا بالمطالبة والسعي لإيجاد القنوات والممارسات اللازمة التي تحد من شمولية وسلطوية الدولة، وتحرير الفرد والجماعة من الارتباط والتبعية المطلقة للسلطة المحتكرة لكل ما يهدف إلى بقائها واستمرارها. وهذا لا يكون إلا عن طريق:

- ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة، أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي، وحرية الصحافة وحق الاتصال.
- إعادة النظر في مضمون التعليم والثقافة والإعلام بما يقتضيه تطوير المجتمع وتشجيع روح المبادرة على جميع المستويات.

- احترام التعدد الاجتماعي والتنوع الثقافي، وضمان حرية التعبير لجميع التنظيمات السياسية، بما يسمح بوجود تفاعل ديمقراطي فيما بينها، مع السعي لإيجاد قواسم مشتركة فيما يخص مهمات وأهداف التنمية السياسية الشاملة في المرحلة الراهنة .
- توفير الاستقلالية لقوى المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وتنظيمات، وحققها في التعبير عن موقفها في استقلال تام.
- ضمان حرية التعبير عن الآراء المتعددة.
- ضمان حق مشاركة الشعب في إدارة الحكم، من خلال توفير الحرية الشخصية والعامّة وتوفير المناخ الذي يسمح بالمشاركة في صنع القرارات الوطنية. هذه المشاركة التي لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع والهادفة إلى التأثير على أصحاب النفوذ والسلطة، ومثال ذلك: الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات والتنظيمات السياسية.
- ضمان استقلالية القضاء وإعطائه سلطة الرقابة على دستورية القوانين وقرارات الإدارة العامة وتصرفاتها.
- خلق أنماط إنمائية جديدة تعمل على إذابة الاختلالات الاجتماعية والفوارق الطبقيّة، وإتاحة فرص العمل على أساس غير تمييزي.
- تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تفويض السلطات اللامركزية وعن طريق تعزيز التنظيمات المدنية في المراقبة والمشاركة الجماعية.
- توسيع دائرة المشاركة الشعبية بمعناها الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. هذه المشاركة التي تتيح للمواطن فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، وضبطها وتصحيح مسارها.
- تجنب الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، وذلك عن طريق البحث عن الفرص للجميع تتسم بقدر أكبر من المساواة، وكفالة تمتع كل شخص أو جماعة أو تنظيم بنفس الحقوق القانونية الأساسية.

- فتح قنوات التعبير للمواطن، وإتاحة الفرص أمام مختلف التيارات للتواجد والفعالية على الساحة السياسية.
- حرية تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكل الأطراف المعنية.
- إن هذه الإجراءات والمطالب تعد المقدمات الأساسية الممهدة لإصلاح الحكم، وبالتالي إلى شعور المواطن بمواطنته وبالإلتزام والولاء للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي أخيرا إلى انتشار روح المشاركة والعطاء والتضحية بين المواطنين. ومن ثمة تهيئة البيئة الملائمة لتعميق وترسيخ البديل التنموي السياسي المستديم والمتوازن الذي يتيح الفرص لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع بوجه عام.

الهوامش:

(*) - إذا كان مفهوم الحكم (Gouvernance) مفهوما محايدا، وقديم قدم ظاهرة الحكم في التاريخ البشري، إذ يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. ومشاركة آليات ومؤسسات رسمية وغير رسمية في صنع القرارات أو في التأثير فيها. فإن مفهوم الحكم الصالح (Good Gouvernance) أو الجيد أو الرشيد مفهوم قيمى لإدارة السلطة للحكومة والمجتمع باتجاه تطويرى تنموى تقدمى، يُنسب إلى أجهزة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ولعل البنك الدولى « World Bank هو أول من استخدم هذا المصطلح عام 1989 في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء. ومنذ ذلك الحين شاع استخدامه في الدوائر الأكاديمية الغربية والعالمية. من هذا يظهر أن هذا المصطلح قد تم تصنيعه خصيصا للبلدان المستضعفة، ليكون مقياسا لديها في منح القروض والهبات، على أن تبقى تلك الأجهزة صاحبة الحكم في تقويم من هو صالح ومن هو غير صالح، بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة عليها. وبالتالي ليس هذا المصطلح محايدا ويكفي الشك به بالنظر إلى طريقة صناعته ووظيفته، بينما يمثل تعبيرا مبهما لقضية واضحة هي قضية التنمية السياسية والديمقراطية.

كما تجدر الإشارة أن هذا المصطلح الذي تلقفه الباحثون العرب قد اختلفوا بشأنه كمفهوم، كما اختلفوا على تعريبه، بحيث ترجم إلى اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل " إدارة الحكم"، " الإدارة المجتمعية"، " والمحكومية"، "الحاكمية"، "الحوكمة"، "والحكمانية"، ويستخدم البعض الآخر مصطلح "إدارة شؤون الحكم"، ويجتهد نفر ثالث من الباحثين فيعبر عن المفهوم بمصطلح "الحكم الموسع"، أو بـ "إدارة الحكم"

أنظر:

-زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 9.

-سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 10.

-هدى ميتيكس، الشروط السياسية للتنمية خبرة دول الجنوب، في كتاب: مصطفى كامل السيد، وصالح زروق، محرران، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، جامعة القاهرة: كلي الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 19 . 20.

-حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 78.

(**) - للإشارة أن مفهوم الحكم الصالح قد ترافق مع تطوير مفاهيم التنمية. فلقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية الإنسانية. وقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية، ويعود السبب في ذلك أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين عيش أغلبية السكان. ذلك أن ليس بالضرورة تحسن الدخل القومي يؤدي تلقائياً إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين. واستناداً على هذا فإن الحكم الصالح يهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل عبر تمكين الفئات المهمشة، والمشاركة الفعالة للمواطنين وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم. وهذا ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 بالتنمية الإنسانية.

أنظر:

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 16 . 17.

(1) - للمزيد من المعلومات عن كيفية رسم السياسات العامة، وتنفيذها، وتقييمها، وتحليلها أنظر:

-محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 199 . 360.

إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر ————— د. بومدين طاشمة

(2) -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، المرجع السابق الذكر، ص 101.

(3) -زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق الذكر، ص 11 .

(4) -أنظر:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، بيروت: دار الساقى، 2004، ص 35 . 42 - حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح " في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2004، ص 107، 108 .

(5) -البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المرجع السابق الذكر، ص 28 . 30.

(6) -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق الذكر، ص 103 . 106 .

(7) -حتى نفهم ظاهرة التخلف السياسي والإداري فهما صحيحا لا بد من أن نأخذ في الاعتبار الخصائص التالية:

- إن التخلف لا يمكن فصله عن السياق التاريخي الذي يتم فيه، وهذا يعني أن فهم ظروف التخلف وأسبابه في المجتمعات المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات التاريخية التي سبقها.
- إن التخلف حقيقة كلية وشاملة، تتناول كافة نواحي الحياة في المجتمع المتخلف، وحتى وإن اختلفت مؤشراتها كميا أو كيفيا من مجال إلى آخر.
- إن التخلف لا يمكن فهمه إلا ضمن منظور بنائي شامل، يأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة بين المجتمع المتخلف والمجتمع الدولي المحيط به.

أنظر:

- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: مطابع الرسالة، 1987، ص 13 . 14 .

(8) -أنظر:

- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، 1978، ص 34.

إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر ————— د. بومدين طاشمة

- نعيمة بغداد باي، " مفهوم السياسة والأخلاقيات السياسية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص 133. 141 .
- (9) - لقد أشار كل من عبد الرحمن الكواكبي، ومحمد حسين القروي النائني وغيرهما. لمزيد المعلومات عن ظاهرة الاستبداد، راجع:
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط 3، دار الشرق، 1991 .
- توفيق السيف، ضد الاستبداد الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، قراءة في رسالة " تنبيه الأمة وتنزيه الملة "، ط 1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999 .
- (10) - عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 110 .
- (11) - لمزيد من المعلومات عن مفهوم الاغتراب السياسي:
- سمير نعيم أحمد، " التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي "، مجلة العلوم الاجتماعية، بيروت، السنة 11، العدد 4، ديسمبر 1983 .
- (12) - إسماعيل نوري الربيعي، وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 395 .
- (13) - علي الكنز، حول الأزمة خمسة دراسات في الجزائر والعالم العربي، الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990، ص 13 - 36 .
- (14) - أحمد طالب الإبراهيم، العضلة الجزائرية: الأزمة والحل، الجزائر: دار الأمة، 1995، ص 19 .
- (15) - هدى ميتكيس، توازن القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، 1993، ص 43 .
- (❖ ❖ ❖) - من الأمثلة عن تهميش قيادات المجتمع، ونجاحه في المشاركة والمتابعة والتحكم في كل الخيارات السياسية للبلاد بالدرجة الأولى، نجد وصول "أحمد بن بلة" إلى قمة النظام عام 1962 دون غيره من زعماء الثورة، ثم الإطاحة به بعد حركة 19 جوان 1965، ووصول العقيد "هواري بومدين" إلى السلطة، ومن بعد العقيد "الشاذلي بن جديد"...
- (16) - فيريل هيدي الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 176 .